الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون

الوثائق الرسمية

UN LIBRARY
JAN 14 1991
UN/SA Collection

اللجنة الخامسة
الجلسة ١٣
المعقودة يوم الإثنين
٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة

الرئيس : مايكوك (بربادوس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٥ من جدول الاعمال : جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/45/SR.13
2 November 1990
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع احد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥

البند ١٣٥ من جدول الاعمال : جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة (تابع)
(A/45/11)

١ - السيدة غديس (سنغافورة) : أكدت أن المنهجية المطبقة لحساب الانصبة المقررة تعطي انطباعا بعدم الإنصاف وعدم الوضوح لا يرجع الى الصيغة المستخدمة بقدر ما يرجع الى التعديلات التي ادخلت عليها . ولذلك فإنها تشيد بالمعايير الجديدة التي أوصت اللجنة بمراعاتها في هذه التعديلات والتي من شأنها أن تسمح بتصحيح هذا الإنطباع .

٢ - وهناك أيضا عنصرا آخر في هذه المنهجية بوسع اللجنة تحسينه وهو عنصر معدلات التحويل . والواقع ان معدلات الصرف في السوق لا تعكس دائما بطريقة سليمة تغيرات الاسعار ، ولذلك فإنها تأمل أن يؤدي الاتجاه العام الى تحرير الاقتصادات الى تسهيل اعتماد أسعار الصرف المعدلة حسب الاسعار .

٣ - وقالت ان استخدام مفهوم الدخل المعدل حسب الدين ، يعد في الواقع تحسنا . ويرجى فضلا عن ذلك الاحتفاظ بفترة أساس إحصائية مدتها ١٠ سنوات للتخفيف من آثار التغييرات الظرفية المفاجئة ، وتحديد قدرة البلدان على الدفع تحديدا أفضل من حيث التغييرات الصافية في الثروة الوطنية .

٤ - ان التوصية الرامية الى رفع الحد الاعلى لنصيب الفرد من الدخل القومي الى ٦٠٠ ٢ دولار والقرار الخاص بالإبقاء على تدرج الاعفاء عند المستوى الحالي وهو ٨٥ في المائة سوف تترتب عليهما آثار طيبة بالنسبة لعدد من البلدان النامية التي زادت أنصبتها زيادة ملحوظة في السنوات الاخيرة . وقد لاحظت اللجنة بحق في هذا الصدد أنه يجدر تعديل الحد الاعلى لدخل الفرد عندما يتم إدماج سعر الصرف المعدل حسب الاسعار في منهجية وضع جدول الانصبة المقررة حيث سيتم تطبيق سعر الصرف المعدل حسب الاسعار على الدخل القومي ودخل الفرد في آن واحد . وقالت إنها ترحب بالتوصية الرامية الى تعديل صيغة مخطط الحدود .

٥ - وأكدت في ختام كلمتها الدور المتزايد الذي يخوله للامم المتحدة مناخ التعاون الحالي ، وقالت إن من الاهمية بمكان ان تسدد الدول التي لم تدفع بعد اشتراكاتها للامم المتحدة هذه الاشتراكات دون تأخير .

٦ - السيد كيرشتاين (يوغوسلافيا) : أعرب عن تهنئته للجنة على توصياتها البناءة التي تحترم تماما المبدأ القائل بأن القدرة على دفع يجب أن تظل المعيار الاساسي لوضع جدول الانصبة المقررة . وقال ان وفده يؤيد الرفع المقترح للحد الاعلى لنصيب الفرد من الدخل القومي الذي سوف يعكس بصورة أفضل قدرة الدول الاعضاء على الدفع . وأضاف قائلا إن التضخم في الولايات المتحدة والتقلبات النقدية تقتضي مواصلة اللجنة النظر في هذه المسألة .

٧ - وقال إن وفده ، يأخذ في الاعتبار داعي الاستقرار الذي حمل اللجنة على التوصية بالاحتفاظ بفترة أساس إحصائية مدتها ١٠ سنوات ، وإن كان يرى إن مثل هذه الفترة لا تعكس بصورة سليمة الحالة الاقتصادية والمالية الحقيقية للعديد من البلدان وانه يتعين النظر بطريقة أكثر تعمقا في إمكانية اختصارها .

٨ - ان وفد يوغوسلافيا على يقين بأن مفهوم الدخل المعدل حسب الدين يمثل تقدما ضخما بالنسبة لعوامل التكيف المستخدمة في جدول ١٩٨٩ - ١٩٩١ ، وهو يوافق على توصيات اللجنة وملاحظاتها المتعلقة بمعدلات التحويل . ويرى من ناحية أخرى ان أي تغيير في معدلي الحد الاعلى والحد الادنى يقتضي قرارا سياسيا كما أنه ليس هناك ما يدعو الى تعديل مخطط حدود لتغيير الانصبة .

٩ - ومضى قائلا إن إدخال مزيد من التحسينات على منهجية حساب الانصبة المقررة من شأنه أن يسهم في الحد الى أقصى درجة من اللجوء الى التعديلات الخاصة ، وهو يرى ان من غير الممكن أو المسحب أن يتم في هذه المرحلة الغاء جميع التعديلات لان هذه التعديلات هي التي تسمح الى حد ما بتصحيح أوجه الخلل . واعرب عن تحفظات بشأن الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ٤٣ من تقرير اللجنة وان كان يوافق على مبدأ المعايير الواردة بها . وقال انه على يقين بأن اللجنة ستواصل تحسين هذه المعايير .

١٠ - واختتم كلمته قائلا ان الوفد اليوغوسلافي لا يرى رأى اللجنة بشأن آلية الاتصال بين الدول الاعضاء ولجنة الاشتراكات ، ويواصل تأييد الطلب المعرب عنه في قرار الجمعية العامة ١٩٧/٤٤ جيم .

١١ - السيد الرميحي (البحرين) : قال إن القدرة على الدفع هي المعيار الاساسي لوضع جدول الانصبة المقررة ، ويؤيد اختصار فترة الاساس الإحصائية . ويرى ان فترة عشر سنوات فترة طويلة ولا تعكس بطريقة سليمة التطور الاقتصادي للدول الاعضاء أو قدرتها على الدفع .

(السيد الرميحي ، البحرين)

١٢ - ومضى قائلا إن وفده يؤيد الإبقاء على مخطط الحدود في شكله الحالي . ويعلق أهمية بالغة على مفهوم الدخل المعدل لأغراض التنمية القابلة للإدامة وبخاصة بالنسبة للدول التي تعتمد في دخولها أساسا على موارد غير متجددة ، وهو يوصي بمزيد من النظر في هذا المفهوم .

١٣ - وقال إنه يفهم جيدا ، فضلا عن ذلك الطابع الخاص لعملية التعديل التي تتوقف على الإمكانية الطوعية التي اعربت عنها بعض الدول الاعضاء لإعادة توزيع النقاط ، كما انه يؤيد المعايير التي اقترحت في هذا الصدد .

١٤ - واستطرد قائلا ان وفده يرجو الدول الاعضاء احترام الطابع التقني لأعمال اللجنة وضرورة الالتزام بالموضوعية بعيدا عن التأثيرات السياسية . وقال انه يرجو أن تأخذ اللجنة في اعتبارها تطور الحالة الاقتصادية للدول الاعضاء عند اعتماد جدول الانصبة المقررة القادم .

١٥ - السيدة غواكشيا (كوبا) : أعربت عن أملها في أن يتسنى للجنة إدراج العوامل الواقعية الواردة في الفقرة ٣ من الفرع باء من القرار ٢٣٣/٤٣ في مشروع جدول الانصبة المقررة للفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ . وقالت إنها توافق على الاقتراح الخاص برفع الحد الاعلى لنصيب الفرد من الدخل القومي الى ٦٠٠ ٣ دولار امريكي والاحتفاظ بنسبة ٨٥ في المائة لتدرج الإعفاء . بيد انها ترى أيضا مثل الوفد المكسيكي أن من المهم إعادة النظر في هذه الارقام واستكمالها على أساس معدل تضخم الدولار ومعدل نمو الاقتصاد العالمي .

١٦ - وفيما يتعلق بفترة الاساس الإحصائية ، قالت إنه يتعين على اللجنة مواصلة دراستها ، نظرا لأن فترة عشر سنوات لا تعكس التغييرات المفاجئة التي حدثت في اقتصاد البلدان النامية . ان الفترة الإحصائية يجب أن تكون أقصر من ذلك . وهي ترى رغم ذلك وجوب تطبيق فترة مرجحة للتوفيق بين الرغبة في الاستقرار والحالة الاقتصادية في البلدان النامية .

١٧ - وقالت إن مما يدعو الى القلق ، كما لاحظت اللجنة ، ان التطبيق التدريجي لمخطط الحدود قد يؤدي الى زيادة لا يستهان بها في الانصبة المقررة للعديد من البلدان النامية . ومن ثم فإن أي تعديل في مخطط الحدود ينبغي أن يهدف الى الحد من عدد الفئات في النظام الحالي حتى يعكس بطريقة أكثر موضوعية المشاكل الاقتصادية الخاصة بالبلدان النامية .

(السيدة غواكشيا ، كوبا)

١٨ - ومضت قائلة إن وفدها يرحب مع الإرتياح بتوصية اللجنة الرامية الى إدماج مفهوم الدخل المعدل حسب الدين ، في جدول الانصبة المقررة القادم . بيد انه يجب إيلاء أهمية أكبر لهذا العامل في حالة البلدان النامية التي اضطرت لبذل جهود غير عادية لتسوية الدين الخارجي أو سداد المبالغ المترتبة على خدمته ، مع الاضطرار الى تطبيق سياسات تكيف دقيقة من جراء أزمة الدين .

١٩ - واستطردت قائلة ان التعديلات الخاصة يجب أن ينظر اليها على أنها جزء لا يتجزأ من حساب الانصبة المقررة للدول الاعضاء لانها تسمح بتعويض أوجه النقص في الطريق الحالية مع مراعاة عدد من العناصر الواردة في الفقرة ٣ من الفرع باء من القرار ٣٣٣/٤٣ .

٢٠ - واضافت أن لجنة الاشتراكات يجب أن تواصل دراستها لمعدلي الحد الاقصى والحد الادنى حيث ان تغييرهما يقتضي قرارا سياسيا . ولا يخفى على أحد أن الاعتبارات السياسية هي التي حملت المساهم الاساسي في ميزانية المنظمة الى احتجاز مبالغ ضخمة واضعا المنظمة على حافة الإفلاس ومهددا بتحطيم مصداقيتها السياسية .

٢١ - واختتمت كلمتها قائلة انها توافق مع عدد من الوفود الاخرى على أن اللجنة يجب أن تظل جهازا للخبراء ، وبالتالي فإنه يتعين ، كما اقترح ذلك وفد فنزويلا ، تحليل تكوينها الجغرافي .

٢٢ - السيد زفونكو (جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) : استعرض بدوره توصيات اللجنة وقال إنه يؤيد الابقاء على فترة الاساس الاحصائية لمدة عشر سنوات . فقد برهنت الممارسة على أن مثل هذه الفترة تسمح بوضع جدول أنصبة عادل ومنصف . كما أنه يرى رأي اللجنة القائل بأن القرار بتعديل الحدين الاعلى والادنى قرار سياسي خاصة فيما يتعلق بمعدل الحد الاعلى .

٢٣ - وأضاف قائلا إن اللجنة عندما خلصت في الفقرة ١٩ من تقريرها إلى أن الاثر الصافي لمخطط الحدود يقع داخل إطار مقبول ، ماعدا بعض الاستثناءات القليلة ، بالنظر إلى أثر الحد الاعلى والتعديلات الخاصة ، اعترفت هي ذاتها بأوجه النقص في هذه الصيغة . وقد سبق لوفد بييلوروسيا القول بأن لكل مخطط حدودا ينبع من مفهوم آلي لجدول الانصبة المقررة ، يتعارض مع المبدأ الاساسي للقدرة على الدفع . وهو يرى أن المعايير الجديدة التي أوصت بها اللجنة للتعديلات الخاصة ، وكذلك صيغة الخصم المسموح به للبلدان ذات الدخل الفردي المنخفض جدا تجعل التعديل الاضافي للجدول غير ذي جدوى وبخاصة مخطط الحدود .

(السيد زفونكو ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

٣٤ - ومضى قائلا إن وفده يحيط علما بتوصيات اللجنة المتعلقة بمفهوم الدخل المعدل حسب الدين ومعدلات التحويل . وفيما يتعلق برفع الحد الاعلى لنصيب الفرد من الدخل إلى ٦٠٠ ٢ دولار أشار إلى أن مثل هذا الاجراء سوف يؤدي إلى زيادة في النصيب المقرر للاتحاد السوفياتي تبلغ ٠,٠٧ في المائة من النقطة ، وهي الزيادة التي سوف يكون لبييلوروسيا نصيب فيها وهو يعرف أن هذه الزيادة ترمي إلى تخفيف الالتزامات المالية للبلدان التي تواجه صعوبات ويؤيد توصيات اللجنة في هذا الصدد . ولكنه أشار إلى الخسائر البالغة التي ترتبت على حادثة تشرنوبل بالنسبة لاقتصاد المنطقة والتي تهدد وجود شعب بييلوروسيا ذاته ، وإلى الموارد الضخمة التي تعوق إلى حد بعيد الوسائل المتاحة للجمهورية اللازمة لمعالجة هذا الوضع ، ومن ثم فإنه يطلب إلى اللجنة وإلى اللجنة الخامسة التفضل بوضع هذه الحالة في الاعتبار عند اعداد جدول الانصبة المقررة الجديد واعتماده .

٣٥ - السيد سيذاكي (اليابان) : أشار إلى دور كل من الجمعية العامة واللجنة ، وأكد أن هذه الاخيرة لا يمكن أن تضطلع ، من حيث هي جهاز تقني ، بدور سياسي ، وأن مهمتها هي اتباع توجيهات الجمعية العامة بدقة ، وتقديم المشورة لها بشأن التعديلات الواجب ادخالها على الجدول . ولذلك فإنه لا يمكن توجيه اللوم إلى اللجنة للاجحاف الذي قد يترتب على اتباع توجيهات الجمعية العامة . ومن ناحية أخرى فإنه يجب عليها الامتناع عن استشارة ممثلي هذه البلدان أو تلك حيث أن هذا من شأنه أن يحول دون إعراب بعض أعضائها عن آرائهم بحرية . كما أن هذه الممارسة قد تتعارض مع اختصاصات الجمعية العامة . وهذه الاخيرة يجب عليها أن تعطي اللجنة التوجيهات التي تسمح لها بوضع جدول عادل يقوم أساسا على مبدأ القدرة على الدفع ، التي تؤشر عليها على أية حال آلية الحدين الاعلى والادنى . بيد أن الجدول لكي يكون منصفا يجب أيضا أن يأخذ في الاعتبار تساوي الدول الاعضاء ، والتزامها جميعا بالمشاركة في تمويل نفقات المنظمة . وفي هذا الصدد فإن وفد اليابان يؤكد مرة أخرى الفرق الموجود بين الالتزامات المالية المتزايدة المفروضة على اليابان من ناحية وسلطة اتخاذ القرار ووضع هذا البلد داخل المنظمة وتمثيله العددي من ناحية أخرى . إن دور الامم المتحدة في صون السلم يزداد اتساعا ، وتتجه سلطة اتخاذ القرارات إلى الانتقال من الجمعية العامة إلى مجلس الامن . ورغم ذلك فإن حصة الدول الخمس الاعضاء الدائمين في مجلس الامن التي كانت تبلغ ٧١,٠٩ في المائة عام ١٩٤٦ ، قد انخفضت إلى ٤٦,٨٩ في المائة عام ١٩٩٠ . في حين ارتفع نصيب اليابان من ١,٩٢ في المائة عند انضمامها إلى المنظمة عام ١٩٥٨ إلى ١١,٣٨ في المائة عام ١٩٩٠ . ونظرا لان النفقات الناجمة عن قرارات مجلس

(السيد سيذاكي ، اليابان)

الامن سوف تزداد بالتاكيد ، إلى حد بعيد ، فإن من الضروري أن تنظر الجمعية العامة في نتائجها في دورتها الخامسة والاربعين وتحدد المقصود من جدول منصف مع أخذ توصيات اللجنة في الاعتبار على النحو الواجب .

٣٦ - وفيما يتعلق بصيغة الخصم المسموح به لصالح البلدان ذات الدخل الفردي المنخفض قال إنه على استعداد للموافقة على توصية اللجنة الرامية إلى رفع الحد الاعلى لاخذ التفاوتات بين زيادة معدل التضخم وزيادة معدلات الصدق في الاعتبار . بيد انه دعا اللجنة إلى البرهنة على الحذر في هذا الصدد لان العمليات الجديدة للخصم المسموح به قد تفيد أساسا البلدان التي توجد في مستوى متوسط من هذه الفئة .

٣٧ - ونظرا لان اختيار فترة أساس احصائية مدتها عشر سنوات هو ثمرة خبرة طويلة وأن القدرة على الدفع لا ترجع إلى الدخل فقط وانما أيضا إلى الثروة الوطنية ، فإنه يرى وجود الابقاء على الفترة الحالية إذا كان الهدف هو وضع جداول منصفة عن طريق منهجية مستقرة .

٣٨ - ونظرا لان جميع الدول الاعضاء يجب عليها الاضطلاع بحد أدنى من نفقات المنظمة وأن لديها نفس الحق في التصويت في الجمعية العامة ، فيجدر التساؤل عن الحد الادنى الذي لم يتجاوز ٠,٠١ في المائة منذ عام ١٩٧٨ (مقابل ٠,٠٤ في عام ١٩٤٦) . وفيما يتعلق بالحد الاعلى ، يلاحظ أنه لم يتسن مطلقا التوفيق بينه وبين مبدأ القدرة على الدفع ، كما يبرهن على ذلك أن قدرة الدفع لاهم الممولين قد بلغت ٢٨,٠٨ في المائة عام ١٩٨٨ .

٣٩ - وقال إن وفده لا يرى سببا لالغاء أو تعديل مخطط الحدود الحالي الذي لم يطبّق سوى مرتين . وقال إن توصية اللجنة في هذا الصدد تبدو دقيقة في نظره . بيد أن مفهوم الدخل المعدل حسب الدَين غير مقنع من الناحية المنهجية نظرا لان سداد الدَين يشكل نقلا لرؤوس الاموال ومن ثم لا يجب أن يدخل في حساب الدخل القومي . والحل الآخر المتمثل في خصم القيمة الاجمالية للفوائد من الدخل القومي ، لا يحل المشكلة بالكامل حيث أنه لا يأخذ في الاعتبار القروض الجديدة والفوائد الواردة من الخارج . وإذا كانت زيادة مبلغ الفوائد المدفوعة تواكبها زيادة في دخول رؤوس أموال إلى البلد المعني ، فإن حالة هذا البلد سوف تتحسن . ومن ناحية أخرى ، فإن سداد فوائد أقل لا يعني بالضرورة أن أصل الدَين أقل . ولذلك فإن اللجنة يجب أن تنظر في المخطط الجديد من زاوية تقنية وتتأكد من وجود بيانات قابلة للمقارنة ، قبل تغيير المنهجية الحالية .

(السيد سيذاكي ، اليابان)

٣٠ - وأضاف قائلا إن المقترحات التي تقدمت بها اللجنة والواردة في الفقرة ٤٣ من تقريرها من شأنها أن تؤدي إلى تحسين وضوح التعديلات الخاصة . بيد أنه يجب مواصلة الجهود حتى يخضع توزيع النقاط لمعايير دقيقة .

٣١ - وفيما يتعلق بامكانية استعمال أسعار الصرف المعدّلة حسب الأسعار ، قال إن بلده يخشى أن يؤدي أخذ معدلات التبادل التجاري في الاعتبار إلى نتائج بالغة التباين . وفقا لدرجة اعتماد الدول الأعضاء على وارداتها . وفضلا عن ذلك فإن من غير المؤكد أن يتم الحصول على بيانات مقارنة موثوق بها وقابلة للتحقق .

٣٢ - وقال إن وفده يؤيد مقترحات اللجنة المتعلقة بالنصيب المقرر لناميبيا وجمهورية اليمن ويرى فيما يتعلق بألمانيا ولختنشتاين أن الجمعية العامة يجب أن تتخذ قرارا بشأنهما على أساس التوصيات التي سوف تقدمها اللجنة اليها .

٣٣ - ومضى قائلا بالنسبة لآلية الاتصال بين اللجنة والدول الأعضاء إن بلده يوافق على استنتاجات اللجنة في هذا الشأن . إن الصيغة التي اقترحتها الجمعية العامة في الفقرة ١ من قرارها ١٩٧/٤٤ جيم قد تضر بمركز اللجنة بوصفها جهازا للخبراء وبالطابع الجماعي لقراراتها . ومن ثم فإن من الأفضل أن تستفيد الدول الأعضاء من الامكانيات التي تتيحها لهم الآلية الحالية .

٣٤ - السيد ساردنبرغ (البرازيل) : قال إنه يشعر بخيبة أمل لعدم تضمن تقرير اللجنة مجموعة من المقترحات التي تسمح بتصحيح الظلم الواقع على البلدان النامية التي تزيد حصتها بسرعة أكبر من زيادة حصة البلدان المتقدمة النمو . ومما يثير القلق أن صافي الزيادة الواردة في الجدول الآلي المرفق بالتقرير ، لم تتجاوز ثلاث نقاط بالنسبة لمجموع دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في حين بلغت ٦٠ نقطة بالنسبة لبلدان مجموعة الـ ٧٧ . ومما لا شك فيه أن الجدول المشار اليه ليس بالذي سيقترح للفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ ، وإن كان يعطي مؤشرا لما سوف يحدث في حالة اعتماد توصيات اللجنة .

٣٥ - وفيما يتعلق بأثر الدّين على قدرة الدفع قال إنه يشيد بالجهود التي بذلتها اللجنة وإن كان يأسف لأنه رغم الطلب الذي أعربت عنه الجمعية العامة في قرارها ١٩٧/٤٤ لم تقدم اللجنة أمثلة تفصيلية كان من شأنها أن تتيح للدول الأعضاء فهما واضحا لمنهجيات تطبيق الاقتراح وأثره على الأنصبة المقررة للبلدان ذات المديونية

(السيد ساردنبرغ ، البرازيل)

الضخمة . إن أثر الدَين على الحالة المالية لهذه البلدان قد أُبرز بوضوح سواء بواسطة الامين العام في مشروع الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ سواء بواسطة الجمعية العامة في مختلف القرارات التي طلبت فيها إلى اللجنة أن تأخذ في الاعتبار "الدخل المعدّل حسب الدَين" ويلاحظ أن هذا المفهوم الاخير أعم من المفهوم الذي أخذت به اللجنة التي يستند اقتراحها على مفهوم التعديل حسب سداد الدَين . إن سداد الدين لا يطرح مشاكل إلاّ بالنسبة للدول ذات المديونية الباهظة التي يجب أن تكرس له الموارد الضئيلة التي تحتاجها لتمويل تنميتها . وكان يتعين على اللجنة الاهتمام بحالة هذه البلدان . وعلى أية حال يجب مواصلة النظر في هذا المفهوم الجديد التي تعترف اللجنة ذاتها بحدوده في الفقرة ٤٣ من تقريرها . وفي حالة رفضه فلن يكون هناك من حل سوى الإبقاء على التعديل المعمول به حاليا مع رفع نسبة التعديل في الدخل القومي إلى ٣٠ في المائة من مجموع الدَين المستحق .

٣٦ - وفيما يتعلق بصيغة الخصم المسموح به قال إنه يؤيد توصيات اللجنة الرامية إلى الإبقاء على تدرج الاعفاء عند المستوى الحالي وهو ٨٥ في المائة ورفع الحد الاعلى لنصيب الفرد من الدخل القومي إلى ٦٠٠ ٣ دولار ، وإن كان يرى أن هذا الرفع غير كاف .

٣٧ - وكما أكدت عدة وفود فإن جعل فترة الاساس الاحصائية خمس أو سبع سنوات مثلا من شانه أن يسمح باخذ الحالة الاقتصادية للبلدان في الاعتبار بشكل أفضل . ومع هذا فإن المشكلة الحقيقية ليست في الواقع في عدد السنين وانما في ضرورة تحديد معيار يسمح باخذ الحالة الاقتصادية المؤسفة وآثارها على القدرة على الدفع في العديد من البلدان ، في الاعتبار .

٣٨ - وأشار إلى الحدين الاعلى والادنى ، فلاحظ أن اللجنة ترى أنه ليس في وسعها الإعراب عن توصيات في هذا الصدد على أساس المعايير التقنية ، وأن التغيير المحتمل في هذين الحدين يتطلب قرارا سياسيا . وقال إن وفده يرى أن هذه النقطة تستحق مزيدا من البحث . وفضلا عن ذلك فإنه يؤيد توصية اللجنة الرامية إلى الإبقاء على مخطط الحدود الحالي . وأشار إلى عدم التوازن الموجود بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، فقال إن الحالة في الخليج تؤدي إلى زيادة تفاقم حالة البلدان النامية والحد بصورة أكبر من قدرتها على الدفع . ولذلك فإن من الملحّ تخفيض أنصبة بعض هذه البلدان ، وبخاصة أكثرها ديونا . وذكر في ختام كلمته ، أنه إذا كان وفده قد انضم في عام ١٩٨٨ إلى توافق الآراء بشأن جدول الانصبة المقررة الحالي ، فإنه قد اشترط وضع الجداول اللاحقة على أساس منهجية جديدة تقضي على أوجه الاجحاف الناجمة عن المنهجية الحالية .

٣٩ - السيد كبير (بنغلاديش) : وافق على توصيات اللجنة فيما يتعلق بصيغة الخصم المسموح به لصالح البلدان ذات الدخل الفردي المنخفض (رفع الحد الاعلى والابقاء على تدرج الاعفاء عند المستوى الحالي) . وقال إن فترة أساس احصائية طويلة تعطي صورة أكثر واقعية للحالة الاساسية لاي بلد وتسهم في إقرار الجدول . كما أنه يؤيد أيضا الابقاء على فترة العشر سنوات ، كما اقترحت اللجنة ذلك .

٤٠ - ولاحظ أن اللجنة خلصت ، وفيما عدا بعض الاستثناءات ، إلى أن مخطط الحدود سيظل في إطار مقبول في ضوء تنفيذ الحد الاعلى للتعديلات الخاصة . وقال إنه يوافق بالتالي على توصية اللجنة الرامية إلى الابقاء على هذا المخطط . وإن كان يرجو أن توضح اللجنة السبب في أن استبعاد تخصيص نقاط اضافية للدول ذات الدخل الفردي المنخفض من جراء تنفيذ مخطط الحدود ، سوف يؤدي إلى الازدواجية مع صيغة الخصم المسموح به لهذه البلدان . وقال في هذا الصدد إن حالة أقل البلدان نموا لم تكف عن التفاقم خلال العقد الماضي وأن أزمة الخليج قد حدت أيضا من قدرة هذه البلدان على الدفع . ومن الضروري وضع ذلك في الاعتبار عند تحديد الحد الادنى .

٤١ - وقال إن اللجنة قررت عقب النظر المتعمق ، التوصية بتعديل الدخل لحساب الدّين وفقا لصيغة تعترف اللجنة ذاتها بقصورها . إن آثار هذا الاقتراح وإن كانت غير واضحة تماما ، فإنها تشكل فيما يبدو تحسنا بالنسبة للصيغ السابقة . ويشجع وفد بنغلاديش اللجنة على مواصلة أعمالها في هذا الصدد لزيادة تحسين هذه المنهجية .

٤٢ - ومضى قائلا إن التعديلات الخاصة لا يمكن أن تستبعد تماما ، بل يجب اللجوء إليها في أضيق نطاق ممكن ، وأكد ضرورة احترام الوضوح والمرونة والموضوعية في هذا المجال . ورحّب بالتوصية التي أعربت عنها اللجنة في الفقرة ٤٣ من تقريرها .

٤٣ - وأشار إلى ملاحظات جمهورية اليمن ، فقال إنه يرجو أخذها في الاعتبار نظرا لأن هذا البلد يعد من أقل البلدان نموا . وأعرب عن أمله في أن يتم اعتماد الجدول المقبل بتوافق الآراء وأن يتضمن توزيعا أكثر انصافا لانصبة الدول النامية والدول المتقدمة النمو . وأكد أنه يتعين على اللجنة السعي إلى تحقيق أكبر قدر من التوازن بين مقتضيات البساطة والاستقرار والانصاف ، وأكد على ضرورة حماية مركزها كجهاز للخبراء .

٤٤ - السيد الهواري (الجزائر) : لاحظ أن رفع الحد الأعلى لنصيب الفرد من الدخل القومي من ٢٠٠ ٢ دولار إلى ٦٠٠ ٢ دولار ، المستخدم في إطار صيغة الخصم المسموح به لصالح البلدان ذات الدخل الفردي المنخفض لن يؤدي إلا إلى تخفيض ضئيل (٠,٦١ في المائة من الجدول) لصالح عدد قليل من البلدان . وفضلا عن ذلك فإن اللجنة لم تبرر الإبقاء على تدرج الاعفاء عند المستوى الحالي وهو ٨٥ في المائة تبريرا كافيا وكان يتعين عليها أن تقدم إلى اللجنة الخامسة عناصر أكثر دقة وتحدد الآثار التي سوف تترتب على استعمال تدرجات أخرى ، بالنسبة لمختلف متوسطات الدخل القومي .

٤٥ - وأشار إلى مقتضيات الاستقرار والاستمرارية التي استندت عليها اللجنة لتوصي الجمعية العامة بالإبقاء على فترة أساس احصائية مدتها عشر سنوات ولاحظ أن استعمال هذه الفترة لم يحل دون ظهور فروق كبيرة لم تؤد مختلف التعديلات المنصوص عليها في المنهجية إلى تصحيحها . وقال إن الانصبة المقررة للدول الاعضاء يجب أن تكون متناسبة مع قدرتها الحقيقية على الدفع وقت التحصيل .

٤٦ - وقال إن الالتزام باللجوء إلى تعديلات مختلفة يبرهن على أن مفهوم الدخل القومي لا يكفي وحده مؤشرا موثوقا به لحالة اقتصاد البلد . وتوصي اللجنة بالاستعاضة عنه بمفهوم "الدخل المعدل لحساب الدين" الذي تعترف بأنه محدود وإن كان يمثل في نظرها تقدما ملحوظا بالنسبة للتعديل الذي أجرى من قبل . ويجب تعميق هذا المفهوم وأخذ أوجه التباين في هيكل الدين في الاعتبار وكذلك الضغوط الناجمة عن السداد . ويسترعي الوفد الجزائري نظر اللجنة إلى ضرورة كفالة موثوقية البيانات المتعلقة بالدين والدخل القومي . وعلى الرغم من أن المعلومات التي قدمتها اللجنة لا تسمح بتحديد جميع الآثار المترتبة على الصيغة المقترحة فإن الوفد الجزائري على استعداد للنظر مع الوفود الاخرى في أي عنصر جديد من شأنه أن يؤدي إلى تحسين المنهجية الحالية .

٤٧ - وقال إن الممارسة المتمثلة في منح تعديلات خاصة لتصحيح أية تفاوتات محتملة ، ينبغي أن تظل قائمة . إن عملية التعديل يجب أن تتم بمرونة على أساس معايير الوضوح والتماثل ، والشروط المحددة في الفقرة ٤٣ من تقرير اللجنة سوف تسمح بتوجيه نقاط التعديل لتحقيق مزيد من الانصاف .

٤٨ - وفيما يتعلق بآلية الاتصال بين اللجنة والدول الاعضاء ، المقترحة في الفرع جيم من قرار الجمعية العامة ١٩٧/٤٤ ، قال إنه يوافق على رأي اللجنة القائل بأن مثل هذه الآلية قد تؤدي إلى عرقلة أعمالها والإضرار بمركزها كجهاز للخبراء . إن الحجة القائلة بالإمكانية المتاحة للدول الاعضاء لتقديم ملاحظاتها كتابة قبل دورات

(السيد الهواري ، الجزائر)

اللجنة لا يمكن الاخذ بها لان التغييرات المحتملة التي يمكن إدخالها على هيكل جدول الانصبة لا يمكن معرفتها في هذه المرحلة .

٤٩ - وأضاف قائلا إن الجمعية العامة طلبت في الفقرة ٣ من قرارها ٢٢٣/٤٣ باء إلى لجنة الاشتراكات أن تدرس كوسيلة لتحسين المنهجية الحالية إمكانية استخدام عوامل أخرى بما في ذلك حالة البلدان التي تعتمد في اقتصادها على منتج واحد أو منتجات قليلة أو مصدر دخل واحد أو مصادر قليلة وتعاني من فقدان حقيقي للدخل نتيجة تدهور شروط التبادل التجاري وتواجه مشاكل خطيرة في ميزان المدفوعات (الميزان التجاري) أو لها قدرة محدودة في الحصول على العملات القابلة للتحويل . وقد كررت الجمعية العامة هذا الطلب في الفقرة الفرعية '١' من الفقرة ٣ - ب في قرارها ١٩٧/٤٤ ولكن مع الاسف لا يسعنا سوى ملاحظة أن توجيه الجمعية العامة لم يتبع . ويرجى من رئيس لجنة الاشتراكات تقديم إيضاحات في هذا الصدد .

٥٠ - وأضاف قائلا إن المنظمة يجب أن تحصل في أقرب وقت ممكن على منهجية مستقرة وواضحة ودقيقة من شأنها أن تكفل وضع جدول عادل ومنصف . إن وضع الجدول القادم للفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٤ يأتي في وقت تتسم فيه العلاقات الاقتصادية الدولية بتفاقم شديد في أوجه خلل الاقتصادات الكلية العالمية واتساع الهوة الموجودة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو .

٥١ - وأضاف أن الجزائر ، وخلافا للعديد من البلدان المتقدمة النمو ، ترى النصيب المقرر لها يزداد بانتظام منذ عدة سنوات ، وهي حقيقة لا تتفق في الواقع مع أي منطق اقتصادي . لقد عانت الجزائر ، مع هذا الاتجاه نحو الارتفاع ، من انخفاض كبير في قدراتها المالية وعليها فضلا عن ذلك مواجهة الاعباء الناجمة عن دين خارجي ثقيل تستوعب خدمته ٧٥ في المائة من إيرادات صادراتها .

٥٢ - واختتم كلمته قائلا إن الوفد الجزائري يؤيد الطلب المقدم من ممثل اليمن بشأن إعادة النظر في النصيب الجديد الذي قررته اللجنة لبلده عقب التوحيد الذي تم مؤخرا بين دولتي اليمن .

٥٣ - السيد حميدة (الجماهيرية العربية الليبية) : لاحظ أن لجنة الاشتراكات توصي في الواقع بالإبقاء على المنهجية الحالية لوضع جدول الانصبة المقررة ، باستثناء تعديلين فقط قد يؤديان إلى المزيد من الخلل في هذه المنهجية ويبتعدان بها عن العدل والانصاف رغم ما طلبته الجمعية العامة في قراريها ٤٣/٢٢٣ و ٤٤/١٩٧ من مراجعة المنهجية الحالية لتكون أقرب إلى العدل والانصاف . وهكذا وخلافا لاحكام هذين القرارين لم تدرس لجنة الاشتراكات العلاقة المتبادلة بين جميع عناصر المنهجية ، كما لم تدرس بدقة إمكانية أخذ عوامل أخرى في الاعتبار وبخاصة حالة البلدان التي يعتمد اقتصادها على عنصر واحد من الموارد قابل للنفاذ .

٥٤ - ومضى قائلا إن بلده يقبل توصية اللجنة بالإبقاء على فترة أساس إحصائية مدتها عشر سنوات وإن كان يرى أن الانتقادات القائلة بأن هذه الفترة تعد طويلة ، لها ما يبررها . ومن ثم فإنه يجدر أن تستمر اللجنة في دراستها لهذه النقطة مستقبلا . وقال إن توصية اللجنة بزيادة الحد الأعلى لنصيب الفرد من الدخل إلى ٦٠٠ ٢ دولار ينبغي أن تؤدي إلى تخفيف أعباء بعض البلدان النامية ، وكان يتعين على اللجنة التوصية أيضا بألا تتحمل بلدان نامية أخرى نتائج هذا التخفيف الإضافي .

٥٥ - وأضاف قائلا إن البيانات التي ألقيت أمام اللجنة الخامسة في السنوات الاخيرة طلبت إلى لجنة الاشتراكات النظر في مسألة الزيادة المضطردة في أنصبة الدول النامية وانخفاض أنصبة عدد من البلدان المتقدمة النمو . لقد كانت الثمانينات مرحلة صعبة بالنسبة للبلدان النامية التي شهدت تدهورا في حالتها الاقتصادية والاجتماعية . ويضاف إلى هذا التدهور في حالة ليبيا الإجراءات القسرية والمقاطعة الاقتصادية التي تعرضت لها والانخفاض الشديد في أسعار النفط - وهو المصدر الاساسي للعملات الصعبة - والجفاف الشديد الذي أصاب المنطقة وظهور الذبابة اللولبية التي تهدد الثروة الحيوانية في البلد .

٥٦ - وقال إن وفده يستغرب أن توصي اللجنة باستخدام مفهوم الدخل المعدل حسب الدين ، التي تعترف هي ذاتها بقصوره ، في إعداد جدول الانصبة القادم . وليس بوسعه إبداء الرأي في هذا الموضوع قبل الحصول على إيضاحات من رئيس اللجنة بشأن النتائج التي قد تترتب على مثل هذه التوصية . وفضلا عن ذلك فإن وفد ليبيا لا يتفق مع اللجنة عندما تعتمد ملاءمة آلية الاتصال بينها وبين الدول الاعضاء . ونحن نعتقد بأن فتح اجتماعات اللجنة أو على الاقل بعضها أمام بقية الدول الاعضاء من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز دورها وتحسين أعمالها . وقال إن وفده يشيد بالمعايير التي أوصت اللجنة بأخذها في الاعتبار فيما يتعلق بالتعديلات الخاصة (الفقرة ٤٣ من التقرير) ونأمل أن تتوصل اللجنة في يوم من الايام إلى منهجية عادلة لوضع جدول الانصبة تغني عن اللجوء إلى مثل هذه التعديلات .

(السيد حميدة ، الجماهيرية العربية الليبية)

٥٧ - وقال في ختام كلمته إن الوفد الليبي يحرص على الإعراب عن تأييده للطلب الذي أعرب عنه ممثل اليمن حتى يكون نصيب بلده الموحد مثل نصيب أقل البلدان نموا أي ٠١, في المائة ، وهو مطلب عادل يرجى أن توافق عليه اللجنة الخامسة .

٥٨ - السيد دينو (رومانيا) : قال إن وفده يؤيد التوصية الرامية إلى رفع الحد الأعلى لنصيب الفرد من الدخل القومي إلى ٦٠٠ ٢ دولار لتطبيق صيغة الخصم المسموح به للبلدان ذات الدخل الفردي المنخفض . وأضاف أنه قد تم الإعراب عن آراء متناقضة فيما يتعلق بمعرفة ما إذا كان الحد الأعلى الجديد يتفق والمستوى الحقيقي ، ويرجى في الواقع الحصول على رأي مخصص في هذا الموضوع .

٥٩ - ومضى قائلا إن وفده ليس لديه اعتراض بشأن الاقتراح المتعلق بفترة الأساس الإحصائية الواردة في الفقرة ١٠ من التقرير .

٦٠ - وفيما يتعلق بمفهوم الدخل ومعدلات التحويل ، قال إنه يوافق على توصية اللجنة المتعلقة بمفهوم الدخل المعدل لحساب الدين ، وأشار إلى أن بلده قد بدأت التسعينات دون دين خارجي وإن كانت حالتها الاقتصادية تنذر بكارثة . فقد هبطت صادراتها بعد كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ومن ثم فإن من غير المعقول القول بأن قدرتها على الدفع تمثل دخلها القومي لمجرد إنه لم يكن عليها دين خارجي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ . ويرجى أن تأخذ الصيغة التي اقترحتها اللجنة الحالة الخاصة لبلده في الاعتبار .

٦١ - وقال إن مخطط الحدود يعد صمام أمان . وفي هذا الصدد فإن مقترحات اللجنة إذا ما تمت الموافقة عليها سوف تجعل عملية وضع جدول الأنصبة أكثر وضوحا . ويجب الإشادة بالدول الأعضاء التي قبلت تحمل المزيد من الأعباء .

٦٢ - ومضى قائلا إن كل دولة عضو يجب أن تلتزم بدفع النصيب المقرر لها بواسطة الجمعية العامة . وقد سددت رومانيا بالكامل الاشتراكات التي كانت متأخرة عليها في إطار عمليات صون السلم بالإضافة إلى مبلغ ٤ ملايين دولار هي كل ما كان متأخرا عليها بالنسبة للميزانية العادية باستثناء العام الحالي .

- السيدة مونتانيو (كولومبيا) : أشارت الى تمسك وفدها بمبدأ القدرة على دفع كأساس لتحديد الاشتراكات . غير أنه ينبغي أن تعتبر هذه الاشتراكات استثمارا دول الاعضاء في منظمة يجب أن تعمل لصالح الجميع . وسيؤدي التدعيم المالي والإداري منظمة الى مزايا قيمة بالنسبة للعالم النامي إن كان يسمح بضمان اشتراك جميع دول الاعضاء على نحو أكثر فعالية في توجيه أنشطة الامم المتحدة . وستتجاوز هذه مزايا الى حد كبير نطاق تخفيض ضئيل للاشتراكات . ولا بد ، في هذا الصدد ، من شادة بالوفد السويدي الذي أعلن ، باسم بلدان شمال أوروبا ، تأييده للسعي الى زيع أقل تباينا لنفقات المنظمة .

- ويرى الوفد الكولومبي ، أنه ينبغي للجنة الاشتراكات أن تتوخى ، من بين جداول الالية الواردة في المرفق الرابع ألف من تقريرها اعتماد الجدول الذي يبدو كثر قابلية للاستمرار . وبالتأكيد ، لا توجد ، في هذه الحالة ، صيغة خالية من عيوب ، ولكن تطور الاقتصاد الدولي يجعل ضرورة مراعاة الصعوبات التي يواجهها عالم النامي أمرا بديهيا .

- السيد رحمة (عمان) : قال إن بلده يفي بالتزاماته المالية دائما في اعيدها وأنه لا تترتب عليه أية اشتراكات متأخرة للمنظمة ، وإذ لاحظ أن تقرير لجنة يحتوي على بعض التعديلات والتحسينات بالمقارنة بتقرير العام الماضي ، أشار ى أن بعض النقاط تبدو نسبيا غامضة ، وخصوصا مفاهيم الدخل البديلة ومعدلات تحويل . فالجدول الحالي للانصبة الذي اعتمد في الدورة الثالثة والاربعين وافق الآراء لم يكن لصالح البلدان النامية . لذا ينبغي للجنة ، عند إعداد جدول القادم ، أن تضع في اعتبارها هذا الوضع ، وألا تستند الى دخل الفرد معيار وحيد .

- أوضح أن دخل سلطنة عمان يعتمد على مصدر واحد ، هو النفط ، وهو مصدر غير جدد . ومن المؤكد أن دخل الفرد يعتبر عاليا نسبيا إذا ما قورن بالدول ذات الدخل متوسط ، ولكن نظرا لحداثة تطورها ولاتساع رقعة مساحتها وانتشار التوزيع السكاني ها ، لم تتمكن حتى الآن من إقامة البنية الاساسية الضرورية لتوفير الرفاهية عبها ، واستنادا الى معايير كثيرة غير معيار دخل الفرد ، لا يعتبر وضعها أفضل من ع بلدان كثيرة أخرى أقل نموا .

(السيد رحمة ، عمان)

٦٧ - وأخيرا ، فإن الوفد العماني يدعو جميع البلدان التي لم تسدد بعد اشتراكاتها أو المتأخر من اشتراكاتها لمنظمة الامم المتحدة ، أن تفعل ذلك دونما تأخير حتى تتمكن المنظمة من أداء مهمتها في ظل أفضل الظروف .

٦٨ - السيد علي خان (باكستان) : يرى أن تقرير لجنة الاشتراكات يتضمن توصيات بناءة ينبغي أن تشكل قاعدة صلبة لإعداد جدول جديد في ١٩٩١ يشمل الفترة ١٩٩٢-١٩٩٤ . وقد بذلت اللجنة جهودا حميدة من أجل الاستجابة للمخاوف التي أعرب عنها عدد معين من الوفود في السنوات الاخيرة ولتخفيض المعدلات المرتفعة المطبقة في البلدان النامية ، مع الإبقاء على معدلات ثابتة .

٦٩ - وفيما يتعلق بصيغة تخفيض الاشتراكات بالنسبة للبلدان التي يعتبر دخل الفرد فيها منخفضا ، يؤيد الوفد الباكستاني التوصية الرامية الى زيادة الحد الاعلى لنصيب الفرد من الدخل الى ٦٠٠ ٢ دولار .

٧٠ - كما يؤيد توصيات اللجنة المتعلقة بفترة الاساس الاحصائية ، وبمعدلي الحد الاعلى والحد الادنى وبصيغة الحد من تباينات الانصبة المقررة للاشتراكات ، وفيما يتعلق بمفاهيم الدخل البديلة ومعدلات التحويل ، توصي اللجنة بتطبيق مفهوم الدخل المعدل لمراعاة الديون في وضع الجدول القادم . بيد أن من الصعب جدا ، في حالة عدم وجود بيانات مقارنة ، تحديد ما إذا كان ذلك سيترجم الى إجراء خصم حقيقي لاشتراكات البلدان المثقلة بالديون . وسيكون من المفيد أن يقدم رئيس اللجنة إيضاحات بخصوص هذا الموضوع .

٧١ - أما فيما يخص التعديلات الخاصة ، فقد أحرزت اللجنة تقدما كبيرا في تعريف المعايير الواجب مراعاتها . ويرحب الوفد الباكستاني بشكل خاص بالفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ٤٣ ، التي من شأنها أن تضمن موضوعية المناقشات المتعلقة بالتعديلات الخاصة وأن تكفل حياد ومركز أعضاء اللجنة باعتبارهم خبراء . غير أن التعديلات الخاصة تشكل عملية طوعية تعتمد كلية على رغبة بعض الدول الاعضاء بتحمل النقاط التكميلية .

٧٢ - وفيما يتعلق بآلية الاتصال بين الدول الاعضاء ولجنة الاشتراكات ، يتفق الوفد الباكستاني مع اللجنة على أن الطلبات المذكورة في الفقرة الاولى من القرار ١٩٧/٤٤ جيم يخشى أن تعرض للخطر وضعها كهيئة خبراء .

(السيد علي خان ، باكستان)

٧٣ - وفي ختام بيانه ، أعرب السيد علي خان عن أمله ، في أن تراعي اللجنة ، عند إعدادها الجدول المقبل ، العواقب الخطيرة المترتبة على أزمة الخليج بالنسبة لاقتصاد البلدان النامية . وقال إن البلدان ، مثل باكستان ، التي لم تقتصر جهودها على مجرد إعادة توطين مواطنيها القادمين من الكويت والعراق ، وإنما تكبدت أيضا خسارة في التدفقات المالية من الخارج ، قد تأثرت بهذه الأزمة تأثرا خاصا .

٧٤ - السيد كركتلي (العربية السعودية) : أشار مرة أخرى الى الضرورة القصوى لاستخدام القدرة الحقيقية على الدفع كمعيار أساسي في وضع جدول الأنصبة المقررة . وقال إن وفده قد لفت الانظار من قبل الى التناقض الاخلاقي الاساسي والى الانتهاك الحرفي والروحي للقواعد عندما تعتبر دولة ذات معدل دخل فردي عال وذات انتاج قومي عام أقل نسبيا ، قادرة على الدفع أكثر من دولة كبيرة ذات انتاج قومي عام كبير قادرة على الانفاق على مخزون نووي تمنح في بعض الحالات إعاشة . وأوضح أن القضية رمزية أكثر منها مالية ، وأنها تعكس مفهوم العدالة الذي يجب أن يطبق على جميع الدول ، أكثر من قدرة أية دولة على تحقيق تخفيض في نصيبها المقرر في الميزانية العادية .

٧٥ - وفي فترة لم تتجاوز أربع عشرة سنة ، زاد النصيب المقرر للعربية السعودية بالقيمة المطلقة بنسبة مفرطة بلغت ١٧٠٠ في المائة ، من ٠,٠٦ في المائة في عام ١٩٧٦ الى ١,٠٢ في المائة حاليا . ولم تخضع أية دولة أخرى الى مثل هذه الزيادة الضخمة ، وإذا كنا نذكر هذه الارقام ، فلا ينبغي التلميح بأن العربية السعودية ترغب في تخفيض اشتراكها في الامم المتحدة . فهي من ضمن المتبرعين الطوعيين الرئيسيين لجهاز الامم المتحدة . وكل ما نهتم به ، هو أن يكون تقدير الاشتراكات عادلا . فالعدل جزء من مجموعة قيم ينبغي الاهتداء بها عند الاضطلاع بأعمال المنظمة وهي تعبر عن تمسك الدول الاعضاء الشديد بمسؤولياتها الاخلاقية والمادية . ونعني هنا العدالة بأوسع معانيها .

٧٦ - وإذا انطلقنا من مبدأ الإيمان ، بشكل عادل ، بأن مساهمات الدول الاعضاء في الميزانية العادية للامم المتحدة ينبغي أن تعكس قدرتها الحقيقية على الدفع ، فيترتب علينا كذلك أن نقبل الحقيقة بأن عددا من الدول الاعضاء الكبيرة التي تمنح حاليا الإعاشة يجب أن تكون مستعدة لتحمل نصيب أكثر عدلا من الميزانية العادية للامم المتحدة . وهذا خلل واضح في منهجية التقدير ينبغي تعديله بالتعاون بين اللجنة والدول الاعضاء .

(السيد كركتلي ، العربية السعودية)

٧٧ - وأضاف قائلا إن ثمة ضرورة واضحة للنظر في إدخال تعديلات مناسبة على حساب الدخل القومي للبلدان التي يتولد دخلها بشكل أساسي من تصدير عدد ضئيل من الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ ، أو من إنتاج وحيد غير قابل للتجديد ، تتأرجح أسعاره حسب تقلبات السوق العالمية . ويخضع حاليا لأسلوب في التقدير ينزع الى تضخيم حجم هذا الدخل ، بدرجة كبيرة . وختم بيانه قائلا إنه لا توجد بالنسبة للمملكة العربية السعودية أية مشكلة في قبول توصيات لجنة الاشتراكات .

٧٨ - وفيما يتعلق بنظام الحد من وجود التباين واستخدام فترة العشر سنوات كأساس إحصائي للتحضير فلا تجد العربية السعودية أية مشكلة في قبول توصيات اللجنة للجدول القادم .

٧٩ - السيدة مونتانيو (بوليفيا) : قالت إن وفدها يؤيد التوصيات الرامية الى رفع الحد الأعلى لدخل الفرد الى ٦٠٠ ٣ دولار والى الإبقاء على تدرج الإعفاء بنسبة ٨٥ في المائة . كما يؤيد استخدام فترة أساس احصائية مدتها عشر سنوات في الجدول القادم توخيا للاستقرار والاستمرارية .

٨٠ - وفيما يتعلق بمشكلة المديونية ، فإذا كان صحيحا أن استهلاك الديون كان مفيدا للغاية ، فهناك مع ذلك عوامل أخرى هامة للغاية يمكن الإشارة إليها ، على سبيل المثال ، أثر الجهود التي تبذلها بعض الدول لتثبيت نظامها النقدي ووقف التضخم . وقد اتخذت بوليفيا من جانبها تدابير قاسية بغية وقف التضخم المفرط الذي تعانيه ومواصلة تنميتها الاقتصادية . وتقتضي هذه السياسات تقديم تضحيات هامة ، ولا سيما إذا ما وضع في الاعتبار تدهور معدلات التبادل التجاري المسجلة على مستوى التجارة الخارجية ونقص وسائل التمويل لأغراض التنمية .

٨١ - ويلاحظ الوفد البوليفي بشيء من القلق ، على غرار وفود أخرى سبقته ، أن الأنصبة المقررة للعديد من البلدان الصناعية قد خفضت في السنوات الأخيرة بينما زادت ، في الوقت نفسه ، أنصبة البلدان النامية . وما دامت الفجوة بين مستويات التنمية والرفاه مستمرة في الاتساع فإن هذا الوضع يبدو مجحفا وغير مقبول .

٨٢ - وقالت في ختام بيانها إن الوفد البوليفي يود الإشارة الى تمسكه بالمبدأ الذي ينبغي ، بمقتضاه ، أن تظل قدرة الدول الأعضاء على الدفع هي المعيار الأساسي عند وضع جدول الأنصبة المقررة .

٨٣ - السيد بيدني (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : لاحظ أن لجنة الاشتراكات اقترحت تعديل عنصر واحد فقط ، في المنهجية الحالية ، وهو رفع الحد الأقصى لصيغة تخفيض الاشتراكات بالنسبة للبلدان التي يعتبر دخل الفرد فيها منخفضا . وقال إن الوفد السوفياتي يؤيد الإبقاء على فترة أساس إحصائية مدتها عشر سنوات ، بعد أن وازن بين مزايا هذا التدبير وسيئاته . وأوضح أن مزيتها الاساسية تتمثل في أنها تكفل حدوث قدر من الاستقرار . وبالعكس ، فمن الصحيح أنه يمكن الحصول على مؤشر أكثر عدالة للقدرة الحقيقية على الدفع باستخدام بيانات حديثة عن الدخل القومي .

٨٤ - وبالرغم من أن الاتحاد السوفياتي يؤكد من جديد تمسكه بالمبدأ الاساسي القاضي بإجراء توزيع عادل للاشتراكات يقوم على أساس القدرة على الدفع ، فهو يود أن يسترعي الانتباه الى عنصر في المنهجية تم إدخاله مؤخرا لا يرى أنه يدعو الى الارتياح وهو : صيغة الحد من وجوه التباين في الانصبة المقررة . فقد أكدت اللجنة أن "الاثر الصافي لهذه الصيغة يتحقق عندما يكون التباين في الحصص المقررة مقبولا" . ولكن هذه النتيجة ليست واضحة تمام الوضوح . ففي الواقع ، أحدثت هذه الصيغة اختلالات في الجدول بالنسبة لعدد معين من البلدان ، فيما يتعلق بالبيانات الاقتصادية الاساسية ، فكيف يمكن أن نعتبر أن الامور تسير على أحسن وجه ، عندما يرى الاتحاد السوفياتي أنه يفرض عليه تحمل ١٩٤ نقطة إضافية ، من أصل ٣٠٩ نقاط من المقرر إعادة توزيعها ، أي نحو الثلثين ، وعندما ترتفع نسبة الزيادة في الجدول الالي من ٧,٧٥ الى ٩,٦٩ في المائة . من الناحية الواقعية ، فإن النصيب المقرر الإضافي الذي سينتج عن ذلك سيبلغ نحو ١٤ مليون دولار سنويا ، أي زيادة بنسبة ٢١ في المائة بالمقارنة بالجدول الماضي . ومن المعروف أن قدرة الاتحاد السوفياتي على الدفع قد انخفضت بدرجة كبيرة في السنوات الخمس الاخيرة . وفي الوقت ذاته ، نجد أن صيغة الحد من وجوه التباين تراعي بعضا من أثرى البلدان . ومن الصعب فهم منطق النظام الحالي . ولذلك يعتقد الاتحاد السوفياتي أنه ينبغي الاستعاضة عن هذا النظام بآلية أكثر إنصافا ؛ فيمكن ، منذ البداية ، أي أثناء إعداد الجدول القادم ، توسيع التباين في الحصص المقررة .

٨٥ - وهناك بطبيعة الحال عناصر أخرى مسببة للاختلالات . ويتفق الاتحاد السوفياتي مع اللجنة في الخلاصة التي توصلت إليها والتي يجدر بمقتضاها الحد من اللجوء ، بوجه عام ، الى إجراء تعديلات خاصة . ولكنه لا يعتقد أنه يجب تخفيضه الى الحد الادنى . وفي هذا الصدد ، لن يستطيع الاتحاد السوفياتي ، بكل وضوح ، المساهمة في إجراء التعديلات الخاصة في ١٩٩١ ، نظرا لوضعه الحالي . ومن المعروف أنه قد قبل طوعا التوزيع الجديد من ١٥ الى ٣٠ نقطة ، أي أكثر من أي بلد آخر .

(السيد بيدني ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

٨٦ - وقال ، في ختام بيانه ، إن الاتحاد السوفياتي يؤكد على ضرورة المحافظة على المركز الحالي للجنة ، بوصفها هيئة مكونة من خبراء مستقلين ، مؤهلين للنظر في المسائل الاساسية المتصلة بالمنهجية ، وتوزيع نفقات المنظمة وتحديد جدول الانصبة .

٨٧ - السيد طهراني (جمهورية إيران الإسلامية) : لاحظ أن تفضيل اسلوب الدخل المعدل على نحو تراعى فيه الديون ، على الاساليب الاخرى ، ولا سيما اسلوب أسعار الصرف المعدلة حسب الاسعار ، لا يتفق ومصلحة عديد من البلدان النامية . ولا يبدو أن هذا الاسلوب يلائم بوجه خاص البلدان الليبرالية ذات الاقتصاد السوقي ، للاسباب التالية : (١) إذا استخدمت أسعار الصرف السوقية التي يصدرها صندوق النقد الدولي لحساب القيمة المعادلة للدخل القومي أو البيانات المتعلقة بالتضخم ، فإن الارقام المتحصلة لن تعكس القدرة الحقيقية على الدفع بالنسبة للبلدان التي يحدد السعر الرسمي لعملتها بالقياس الى معيار دولي أو الى مجموعة من العملات مثل حقوق السحب الخاصة . وفي هذه الحالة ، ينبغي أن تجري الحسابات على أساس أسعار الصرف الفعلية ؛ (٢) إن جدول الانصبة الذي تقرره اللجنة وحسابات الناتج القومي الإجمالي القائمة على أساس نظام المحاسبات القومية لا تسمح بإيلاء المراعاة اللازمة لآثار الكوارث ، الإنسانية المنشأ أو الطبيعية على الثروة الوطنية للدول الاعضاء ؛ (٣) نظرا الى أن عددا من الدول النامية التي تصدر موارد غير متجددة من ثروتها الطبيعية ، ينبغي ألا يدرج في دخلها القومي سوى الإيرادات الناجمة عن الاستثمارات المنتجة ، وبالتالي ، ينبغي تعديل الدخل القومي للبلدان التي تصدر المواد الخام حسب طريقة استيعابه .

٨٨ - ومضى يقول إن الجدول الآلي للانصبة يجب أن يحتفظ بمرونة كافية ، بالنظر الى أوجه القصور التقني التي يتسم بها . ولكن ، يبدو أن هذا الشرط لا يُستوفى ، عندما يتقرر تحديد عدد النقاط التي يمكن لبلد ما أن يستفيد منها ، في إطار التعديلات الخاصة ، بنقطتين فقط . وعلاوة على ذلك ، فإن عدم تطبيق هذه التعديلات على البلدان التي ستدفع اشتراكات أدنى أو مساوية لاشتراكاتها السابقة يعتبر عقابا لها ، عندما لا تكون الاشتراكات السابقة منصفة .

٨٩ - وذكر أن طريقة الحساب الحالية لا تراعي تعدد الحالات الاقتصادية في مختلف البلدان . وبناء على ذلك ، فإن جمهورية إيران الإسلامية ترى من الملائم السماح للبلدان المعنية بحضور أعمال اللجنة ، عندما لا يعكس الجدول الآلي للانصبة والبيانات الاقتصادية المطلوبة صورة ، بصدق قدرتها الحقيقية على الدفع .

(السيد طهراني ، جمهورية إيران الإسلامية)

٩٠ - وأضاف قائلا إن جمهورية إيران الإسلامية وجدت نفسها في حالة خاصة ، بفعل الاضرار الفادحة التي تسببت فيها الحرب التي فرضت عليها ، وبفعل الكوارث الطبيعية ، والهبوط المستمر والسريع في أسعار النفط ووجود عدد كبير من اللاجئين على أراضيها ، وهي لا ترى أن البيانات المتعلقة بالدخل القومي التي تم الحصول عليها بالطرق المذكورة أعلاه ، تعبر عن الواقع الاقتصادي للبلد . كما أن معايير التقييم التي تطبقها اللجنة تفرض على البلد قيودا مفرطة منذ ١٢ عاما . وأعلن أن إيران لا تعتزم التملص من التزاماتها المالية ، لكنها تأمل في تعديل أساليب الحساب سعيا الى تحقيق العدالة . ويبدو أنه ينبغي للجنة أن تقدم تقريرا ، تقوم فيه بتحليل التطور العام للاشتراكات التي تدفعها البلدان المتقدمة النمو ، والبلدان النامية ، وأقل البلدان نموا ، مراعية في ذلك وزن هذه البلدان في الاقتصاد العالمي ، ونموها الاقتصادي وتنميتها .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠